المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (217) - الجزء (1) - السّنة (60) - محرم 1448هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢١٧) - الجزء (١) - السَّنة (٦٠) - محرَّم ١٤٤٨هـ



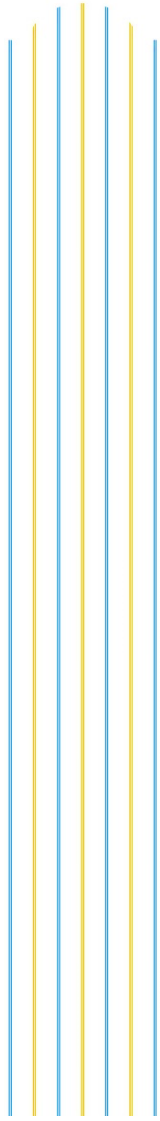




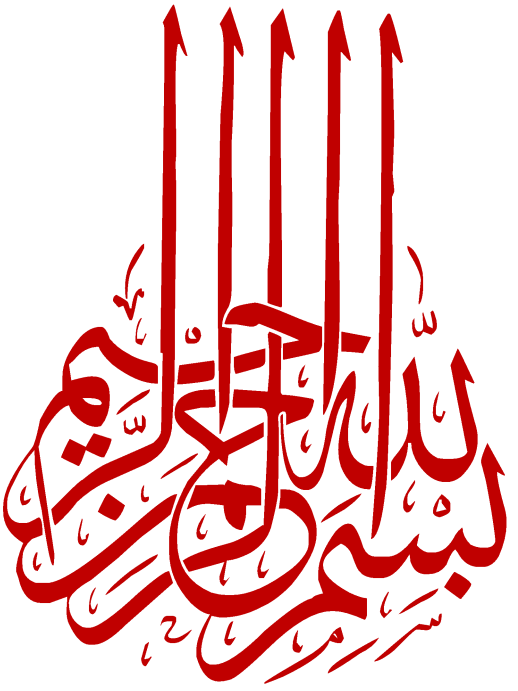
حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١






بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات:

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير عبر منصة المجلة:

https://journals.iu.edu.sa/ILS

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ. د/ فيصل بن جميل غزاوي
إمام وخطيب المسجد الحرام، والأستاذ بقسم القراءات بجامعة أُمِّ القرى (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ. د/ يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء

معالي أ. د/ سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

أ. د/ إسماعيل لطفي جافاكيا
رئيس جامعة فطاني بتايلاند

أ. د/ غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكليَّة التربية بجامعة تكريت بالعراق (سابقًا)

أ. د/ نجم عبد الرحمن خلف
أستاذ الحديث الشريف وعلومه بالجامعة الإسلاميَّة العالميَّة بماليزيا (سابقًا)

هيئة التحرير

أ . د/ يوسف بن مصلح الردادي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ . د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ . د/ عبد الله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ . د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ . د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الحدود الشماليَّة

أ . د/ رمضان محمد أحمد الروبي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ . د/ نايف بن يوسف العتيبي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن عيد الجربوعي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الرحمن بن رباح الردادي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن علي البارقي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ القانون الخاص بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عارف بن مزيد الحربي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ نايف بن جبر السلمي
(رئيس قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألَّا يتجاوز البحث (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
١٢- يُرسل الباحث على منصة المجلة المرفقات الآتية:
البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات الجزء (١)

م	البحث	الصفحة
١-	فصل في تحزيب القرآن، وفي كم يُقرأ؟ وفيه بيان مقدار الصيام، والقيام المشروع لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) د / محمد بن عبد الرحمن بن محمد الطاسان	١١
٢-	استدراكات الإمام القَيْجاطي على الإمام الدَّاني من خلال كتاب شرح الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع - جمعًا ودراسةً - د/ أفراح بنت عبد الله البلوشي	٧٥
٣-	المثل العربي وأثره في بيان المعنى من خلال : (الجامع لأحكام القرآن) - دراسة تطبيقية - د / سلطان بن فهد بن علي الصطامي	١٣٧
٤-	القَسَمُ بـ (تالله) في القرآن الكريم، وعلَّته - دراسة تحليلية - د / حنان بنت لويضي بن علي العمري	٢٠٥
٥-	مسارعة أولي العزم من الرسل في الخيرات في ضوء القرآن الكريم - دراسة موضوعية - د / عبد الله بن عيدان بن أحمد الزهراني	٢٦٣
٦-	الأجوبة الجلية عن الأسئلة الخفية في تفسير الآيات القرآنية لعلاء الدِّين علي بن محمد المصري، ابن الفقيه (ت : ١١٢٧هـ تقريبًا) (سورتا الأحقاف والقتال) - دراسةً وتحقيقًا - د / عبد الله بن عبد المحسن القرافي	٣١٥
٧-	الكليَّات التفسيرية التي رواها الطبري في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما - جمعًا ودراسةً - د / نوف بنت ناصر الغريبي	٣٦٣
٨-	موانع التَّوهُّم عند نقَّاد الحديث - دراسة استقرائية تحليلية في ضوء أقوال الأئمَّة - د / صلاح بن علي بن عبد الله الزيات	٤١٩


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
١٩٦١
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

موانع التَّوهُّم عند نقَّاد الحديث

– دراسة استقرائية تحليلية في ضوء أقوال الأئمَّة –

Impediments to Delusion in Ḥadīth Criticism

- An Inductive Analytical Study in Light of the Statements of Classical Scholars -

إعداد:

د / صلاح بن علي بن عبد الله الزيات

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز بالخرج

Prepared by:

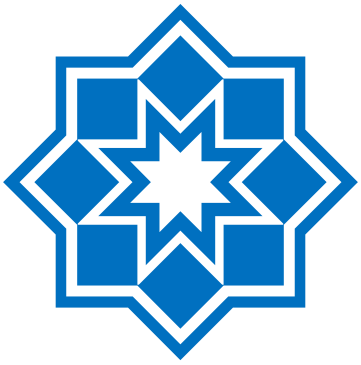
Dr. Salah bin Ali bin Abdullah Al-Zayyat

Associate Professor in the Department of Islamic Studies, College of Education, Prince Sattam bin Abdulaziz University, Al-Kharj

Email: s.alzayat@psau.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2025/11/04		2026/02/05

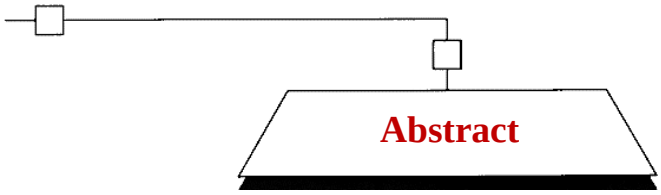
نشر البحث
A Research publication
محرّم ١٤٤٨هـ - June 2026
DOI:10.36046/2323-060-217-008



ملخص البحث

يتناول هذا البحث الحالات التي صرّح فيها نقّاد الحديث الأوائل بأنّ الخلل الواقع في بعض المرويات لم يكن ناشئًا عن وهم وخطأ، ولكن عن كذب، ويهدف إلى إبراز دقّة المحدّثين في تقويم الرواة ومروياتهم، وتحديد القواعد المكوِّنة لموانع التوهّم، وبيان الآثار المنهجية المترتبة على فهم تلك الموانع، وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وانتهى إلى استخلاص ثمان قواعد أساسية مستفادة من أقوال أئمة النقد الحديثي، توضّح مفهوم موانع التوهّم وضوابطه، كما كشفت النتائج عن أدلّة جديدة تؤكد موضوعية علم الجرح والتعديل وانضباط منهجه بين أئمته النقاد، وخلص البحث إلى أنّ إدراك موانع التوهّم يسهم في ترشيد تقويم الرواة ويُعزّز موثوقية المرويات، كما أوصى بإنشاء مشروعات بحثية متخصّصة تُعنى بمناقشة الإشكالات المعاصرة المثارة حول علم الجرح والتعديل، وتعمل على تأكيد مكانته المنهجية والمعرفية في صون السنّة النبوية المشرّفة.

الكلمات المفتاحية: (موانع، التوهم، الوضع في الحديث، نقد الحديث، الجرح والتعديل، منهج المحدثين).



Abstract

This study explores cases in which early ḥadīth critics explicitly stated that certain reported inaccuracies did not result from delusion or error. The research aims to demonstrate the rigorous precision of ḥadīth scholars in evaluating narrators and their transmissions, to identify the principles underlying the impediments to delusion, and to clarify the methodological implications of recognizing such factors.

Employing an inductive–analytical methodology, the study identifies eight core principles derived from the statements of classical ḥadīth authorities that define and govern the notion of delusion impediments. The findings provide new evidence supporting the objectivity, consistency, and systematic coherence of the science of al-jarḥ wa al-taʿdīl (narrator criticism and validation) among its leading scholars.

The research concludes that understanding these impediments refines the assessment of narrators and enhances the reliability of transmitted reports. It further recommends establishing specialized academic projects to address contemporary misconceptions surrounding al-jarḥ wa al-taʿdīl and to reaffirm its enduring methodological and epistemological significance in preserving the authenticity of the Prophetic Sunnah.

Keywords: (Impediments; Delusion; Fabrication in Ḥadīth; Ḥadīth Criticism; al-Jarḥ wa al-Taʿdīl; Methodology of Ḥadīth Scholars).

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فالخطأ والوهم خلل طارئ قد يعرض للمحفوظ، ولا يسلم منه كبير أحدٍ من الحفاظ فمن دونهم، وجنسه لا يؤثر على الراوي الثقة مالم يكثر أو يفحش، غير أن ثمت أحوالاً تقوى فيها القرينة الدالة على أنَّ ما وقع للراوي المعين لم يكن وهماً، ولا يُصنَّف ضمن دائرة الأخطاء المتصورة، بل إما أنَّه يكذب عمداً مكاشحاً، وإما أنّه بلغ درجة من الغفلة التي يصنَّف معها في دائرة المتَّهمين.

ويمكن توصيف هذه القرائن الدالة على هذا الأمر بكونها: (موانع التوهم)، أو (موانع احتمال الوهم)، أو (القرائن المضعفة لاحتمال الوهم)، أو (القرائن المحيلة كون الخطأ ناشئاً عن وهم)، أي القرائن والأحوال التي استند إليها بعض نقّاد الحديث للاستدلال على كون الخلل الواقع في رواية الراوي ليس مصدره الوهم؛ وإنما هو ناشئ عن تعمُّد الكذب، أو التُّهمة وضعف الأمانة، وليس وهماً معتاداً.

فهذا البحث يعالجُ نصوص المحدثين في دراسة حال الراوي؛ في مرحلة ما قبل ثبوت كذبه، واستقرار حكمه عندهم، ويستنبطُ القرائن التي استند عليها الأئمة للحكم على هذا الراوي المعيَّن بهذا الحكم، ويحلِّل دلالتها.

وبناء على هذا؛ فلو أنَّ قائلاً قال: كيف يتوقَّع الوهم من الراوي الكذَّاب؟ فالجواب: أنّ الكذاب قبل أنْ يثبت كذبه عند المحدثين؛ كان وهمه فيما رواه محتملاً

وارداً، حتىٰ إذا توافرت قرائن كذبه، وقامت موانع مجرَّد وهمه، عندها يحكمون عليه بالكذب، فهذا البحث يدرس عبارات الأئمة ومناقشاتهم في الراوي قبل استقرار الحكم عليه بالكذب.

فظهر بهذا أنَّ نفي الوهم عن هذا الراوي الكذاب، ليس تبرئةً له؛ وإنما هو نفي للجرح الخفيف الذي كان محتملاً فيما وقع له في روايته «وهو الوهم»، وإثبات للجرح الغليظ في حقِّه «وهو الكذب».

۞ مشكلة البحث:

سوف يجيب هذا البحث علىٰ جملة من الأسئلة المرتبطة بهذا الموضوع، وهي:

١-ما المقصود بمصطلح موانع التوهم؟

٢-ما القواعد المكوِّنة لموانع التوهّم، من خلال نصوص نقّاد الحديث؟

٣-ما الآثار المنهجية المترتبة علىٰ فهم تلك الموانع؟

۞ أهمية البحث وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الكتابة في هذا الموضوع من خلال الأمور التالية:

١-أنه يوضح مدىٰ الدقة التي كان عليها المحدثون في تتبّع أحوال الرواة وأحوال مروياّتهم.

٢-أنه يوضح وسيلة من أهم وسائل نقّاد الحديث في كشف خلل الروايات، وهي معرفة حال الراوي.

٣-أنه يكشف دائرة من دوائر الفرز التي وظفها نقّاد الحديث في صيانة السنة.

۞ أهداف البحث:

آمل أن يكون هذا البحث محققاً لجملة من الأهداف، منها ما يلي:

١- إبراز دقّة المحدثين في تقويم الرواة ومروياتهم.

٢-تحديد القواعد المكوِّنة لموانع التوهّم، من خلال نصوص نقّاد الحديث.

٣-بيان الآثار المنهجية المترتبة علىٰ فهم تلك الموانع.

۞ حدود البحث:

سيركز البحث على نصوص الأئمة الدالة على امتناع اعتبار ما وقع من الراوي وهماً، وأنَّه كذبٌ قامت قرائنه، من خلال كتب الرجال والتراجم الحديثية والعلل.

۞ الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مفردة؛ عالجت هذا الموضوع بخصوصه، أو تكلمت عنه.

۞ منهج البحث:

سأسلك في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

۞ إجراءات البحث:

لتحقيق الغرض العلمي من هذه الدراسة؛ فقد اتبعت الإجراءات التالية:

١-التفتيش عن نصوص نقّاد الحديث التي تدخل في الشرط.

٢-صياغة القواعد المكونة لموانع التوهم صياغة علمية حديثية.

٣-تحليل تلك النصوص، واستنطاق مدلولاتها الحديثية.

۞ تقسيمات البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: (وفيها الكلام على: مشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءات البحث، وتقسيمات البحث).

تمهيد: فيه مدخل للموضوع، وتعريف لمصطلح موانع التوهم.

المبحث الأول: استعراض موانع التوهُّم، وتحته ثمانية مطالب:

المطلب الأول: من موانع التوهّم: تصريح الراوي بالسماع في الأحاديث التي لا تعرف روايتها إلا عن راو معين.

المطلب الثاني: من موانع التوهّم: مجازفة الراوي بالقصص المنكرة المتضمنة لما يخالف المحسوس والمألوف في مجاري العادات، أو مجازفته بالأحاديث المشتملة على الشناعات.

المطلب الثالث: من موانع التوهّم: رواية الراوي لجملة من الأحاديث المنكرة، التي لا تشتبه على أحد، وليس عنده بها كتاب عتيق يثبت صحة سماعه لها، ليكون الحمل فيها على غيره.

المطلب الرابع: من موانع التوهم: مضي الراوي في التحديث بكل ما وجده من النسخ والحديث، دون تأمل ولا توقف.

المطلب الخامس: من موانع التوهّم: تصريح الراوي بسماع الحديث الذي لم يسمعه ممن حدَّث به عنه، وإقحامه كتب الناس في مسموعاته وهو لم يسمعها، وتركيبه للأسانيد.

المطلب السادس: من موانع التوهم: رواية الراوي الحديث الموضوع الذي لا أصل له؛ مقروناً بقصة يزعم أنها سبب سماعه لهذا الحديث.

المطلب السابع: من موانع التوهم: استقبال الراوي –الذي كذَّبه نقَّاد بلده وطعنوا عليه– للإمام الناقد الغريب بالأحاديث المستقيمة.

المطلب الثامن: من موانع التوهم: تحديث الراوي الضعيف عن الشيخ المعروف عزيز الحديث، بالأحاديث الكثيرة التي لا يرويها عنه طلابه الملازمون له.

المبحث الثاني: الآثار المنهجية المترتبة على فهم تلك الموانع.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

ونسأل الله تعالى الهداية والسداد، وأن يرزقنا الإخلاص في القول العمل، وأن يقينا زلل القول عليه، أو على رسوله ﷺ، أو دينه وشريعته، إنه جواد كريم.

تمهيد

إن المتأمّل في كلام نقَّاد الحديث على بعض الرواة الضَّعَفَةِ فيما يروونه؛ يجد أنَّهم يقفون مع أفراد من تلك المرويات الواهنة، ويأبون إدراجها في جملة أوهامهم غير المقصودة، وتقوم قرائن الحال عندهم على كون هذا الراوي المعين:

١–إما أنّه يكذب عمداً مُكَاشِحَاً.

٢–وإما أنّه قد بلغ درجة من الغفلة، التي يصنَّف معها في دائرة المتَّهمين.

فتصدر منهم عبارات نقديَّة يصرِّحون فيها بهذا المقتضى، وهو الذي يمكن أنْ يسمَّى ب: (**موانع التوهُّم**)(١)، والموانع: جمع «مانع»، وهو مشتق من «المنع»، والميم والنون والعين ترجع لأصلٌ واحد؛ هو خلاف الإعطاء(٢)، ويراد به في سياقنا: الوصف الوجوديّ المقتضِي لاختلال حكمة السبب(٣).

وأما كلمة التوهُّم: فهي تفعُّلٌ من «الوَهَم»، ومعناه: ذهَابُ الذّهن إلى شيءٍ وهو يريد غيره(٤).

---

(١) أول من وجدتُّه سكَّ هذا الاسم لهذه الحالة الحديثية هو الأستاذ الدكتور تركي بن فهد الغميز، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة القصيم، في شرحه المسجَّل على شرح ابن رجب لعلل الترمذي، في النصف الأخير من المجلس الثاني من شرحه.

(٢) ينظر: أحمد بن فارس القزويني، "مقاييس اللغة"، تحقيق: عبدالسلام هارون، (سوريا: دار الفكر، ١٣٩٩هـ) ٥: ٢٢٣، وينظر: محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح"، تحقيق: يوسف الشيخ، (ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ) (ص: ٢٩٩).

(٣) محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، "بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب"، تحقيق: محمد مظهر، (ط١، السعودية: دار المدني، ١٤٠٦هـ) ١: ٤٠٦.

(٤) ينظر: الرازي، "مختار الصحاح" (ص: ٣٤٦)، ومحمد بن علي المناوي، "التوقيف على مهمات التعاريف"، تحقيق: محمد الداية، (سوريا: الفكر المعاصر، ١٤١٠هـ)، (ص: ٢١٦).

ومن خلال هذا؛ فيمكن أنْ نَنْحَتَ لموانع التوهُّم تعريفاً اصطلاحياً بأن نقول: **(هي قرائن الأحوال الدالة على كون الخلل الواقع في رواية الراوي ليس مصدره الوَهَم؛ وإنما نشأ عن تعمد الكذب أو التهمة به، مما تبطل به الرواية، ويسقط به الراوي)**، وسنقتصر من ذلك على ما وردت عبارات النقّاد صريحة؛ في النص على امتناع الحمل على الوهم.

وهي مقابلة لأمارات الوضع، ففرق بين الأمارات التي تدل على حصول وضعٍ للحديث، فهذه (أمارات الوضع)، وبين الأمور التي تمنع من حمل النكارة الحاصلة في الرواية على نوع وهم أو خطأ، بأن يصرّح أحد الأئمة النقّاد بأنّ احتمال الوهم مستبعد في هذا المثال، لأدلة وقرائن تقوم في نفس الناقد، فهذه (موانع التوهم).

فأمارات الوضع إثبات، وموانع التوهم نفي، والجزم بوضع الحديث دائر بين أمارات تثبت حصوله، أو موانع تمنع صرف حال الراوي عنه، أو عن وقوع ما يماثله في الأثر؛ من ردّ الرواية وسقوط راويها.

المبحث الأول: استعراض موانع التوهم

وتحته ثمانية مطالب:

يمكن للباحث بالتأمل في كتب الجرح والتعديل؛ أن يستخرج جملةً وافرةً مما يمكن دخوله في دائرة موانع التوهم، وقد أحصيت منها ثمانية أسباب، توضحها المطالب التالية:-

المطلب الأول: من موانع التوهّم: تصريح الراوي بالسماع في الأحاديث التي لا تعرف روايتها إلا عن راو معين

قد تعرف أحاديث معينة، أو نسخ معينة براوٍ محدَّد يرويها-بغض النظر عن ثبوتها أو ضعفها-، يتفرّد بها ولا تعرف إلا عنه، فيعمد بعض الرواة إلى ادّعاء سماع هذه الأحاديث وتلك النسخ، ففي هذه الحالة قد يغلب على ظن الناقد في بعض الرواة أنّ هذا الادعاء: سرقة بيّنة مكشوفة لا تلتبس، ولا يمكن أنْ تحمل دعواه تلك على وهم سرى إليه أو خطأ وقع فيه، بل هو كذب.

كما وقع للإمام عثمان بن أبي شيبة؛ عندما سئل عن محمد بن يزيد بن محمد بن كثير، أبي هشام الرفاعي، فقال: «لا تخبر هؤلاء أنه يسرق حديث غيره فيرويه، قال السائل: أعلى وجه التدليس، أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليسا وهو يقول حَدَّثَنَا؟!»(١).

فيلحظ هنا أنَّ عثمان ابن أبي شيبة وصف صورة هذه السرقة التي وقع فيها أبو هشام الرفاعي، وهي أنه: يأخذ حديث غيره فيرويه، فظن السائل أنّ ذلك قد يكون وقع منه على جهة التدليس؛ فسأل عن هذا الفعل أهو على جهة التدليس؟ فأبان ابن أبي شيبة أنّ ذلك لا يمكن أن يكون تدليساً، لوجود مانع يمنع من حمل فعله على التدليس؛ وهو أنه يصرّح بالتحديث فيما سرقه من حديث غيره مما لم يسمعه، ومثل هذا لا يكون خطئاً ولا وهماً، بل هو كذب مقصود: «كيف يكون تدليسا وهو يقول: حَدَّثَنَا؟!».

ولذا لما سأل محمد بن عبدالله بن الحضرمي الإمام «محمد بن عبدالله بن نُمَيْر» عن حديث تفرَّد به يحيى الحِمَّاني: عن زيد بن الحباب عن سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]، فقال ابن نمير بعد أنْ استبان له تفرّد الحِمَّاني بالحديث: «أَلْقِهِ على أهل الكوفة كلهم؛ ولا تُلْقِهِ على أبي هشام فيسرقه!»(٢).

فعند عثمان بن أبي شيبة وابن نمير: هذه حالة لا يمكن أن تكون وهماً، وإنما هي سرقةٌ وادّعاء.

ونحو هذا ما وقع لعمر بن هارون البلخي؛ فإنه كان عقد مجلساً للتحديث في

---

(١) أحمد بن علي الخطيب، "تاريخ بغداد"، تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت: الغرب، ١٤٢٢هـ)، ٤: ٥٩٥.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤: ٥٩٥.

بغداد، فاختبره محدِّثوها فلقَّنوه، وسألوه عن حديث تفرّد به سفيان الثوري عن ابن جريج لم يشاركه في روايته عنه أحد، فَفَجَأَهُم برواية هذا الحديث عن ابن جريج، فعلموا مجازفته وادَّعاءه، فثاروا عليه، يقول محمد بن عمرو السَّوِيْقِي راوي القصة: «فمزَّقوا عليه الكتب»(١)، لأنّ هذا الحديث مستقرٌّ عندهم أنّه لا يُعرف عن غير الثوري، ولمثل هذا الذي وقع منه كذّبه يحيى بن معين، ورأى أنّ هذا العمل يمتنع أنْ يكون وهماً عرض له، بل لَوَثُ التُّهمة أو قلَّة المبالاة في حقّه كبير، والعلم عن الله تعالى.

المطلب الثاني: من موانع التوهّم: مجازفة الراوي بالقصص المنكرة المتضمنة لما يخالف المحسوس والمألوف في مجاري العادات، أو مجازفته بالأحاديث المشتملة على الشناعات

فإنّ الخبر بمثل هذا لا يكون وهماً، وإنما هو اختلاق مقصود، ومن أمثلة هذا ما حكاه زائدة بن قدامة رحمه الله؛ وسأله أحدهم عن سبب عدم روايته عن محمد بن السائب الكلبي، فأخبر أنه سمعه يحدِّث بقصة منكرة، يزعم أنها وقعت له، قال قدامة: «كنت أختلف إليه؛ فسمعته يوماً وهو يقول: مرضتُ مرضةً، فنسيتُ ما كنتُ أحفظ، فأتيتُ آل محمد ﷺ، فَنَفَثُوا في فيَّ، فحفظتُ ما كنتُ نسيتُ!»(٢)، وإخبار الإنسان عن نفسه بمثل هذا لا يحتمل أنْ يكون لعارض وهم ولا لخطأ، بل هو كذبٌ صراحٌ، ولذا قال قدامة بعد أن سمع هذا منه: «فقلت: لا والله؛ لا أروي عنك بعد

(١) ينظر: محمد بن حبان البستي، "كتاب المجروحين من المحدثين"، تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، السعودية: الصميعي، ١٤٢٠هـ)، ٢: ٦٣.

(٢) عبدالرحمن بن محمد الرازي، "الجرح والتعديل"، (ط١، الهند: دائرة المعارف، ١٢٧١هـ)، ٧: ٢٧٠.

هذا شيئاً، فتركته»(١)، يعني لانكشاف حاله، وإخباره بالأوابد المدَّعاة، فلا مندوحة تبيح الرواية عنه عند قدامة.

فقامت البراهين الواضحة، على امتناع أن يكون ما وقع من الكلبي سببه وهم عرض له، أو خطأ حمل عليه ظنٌّ مرجوح، وإنما هو المجازفة، وتقحُّم الكذب.

ومن هذا أيضاً: الحديث الشُّنْعَة الذي تفرَّد بروايته عمرو بن خُلَيْفٍ الحَتَاوِي، حيث قال: حدثنا أيوب بن سويد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنَّ النبي ﷺ قال: «**أُدخلتُ الجنة، فرأيت فيها ذئباً، فقلت: أذئبٌ في الجنة؟ فقال: إني أكلت ابن شُرَطِي!**»، قال: فقال ابن عباس رضي الله عنهما: «هذا وإنما أكل ابنه؛ فلو أكله رُفِعَ في علّيّين!»(٢).

وهذا الحديث لاشك أنه كذب كما قال ابن حبان(٣)، وابن عدي(٤)، وغيرهما.

فكان ابن قتيبة العسقلاني يستثبت شيخه عمرو بن خُلَيْفٍ ويستفهمه؛ فيقول له: «أيوب بن سويد حدثك هذا؟»؛ فيقول: «نعم؛ حقّاً»(٥)، فتعلَّقت بذا تبعة الحديث بعمرو بن خليف، وبانَ إصراره على ادّعاء صدق سماعه، قال ابن عدي:

---

(١) الرازي، "الجرح والتعديل"، ٧: ٢٧٠.

(٢) أخرجه ابن حبان في المجروحين، ٢: ٤٩-٥٠، وابن عدي في الكامل، ٨: ١٦.

(٣) ينظر: البستي، "المجروحين"، ٢: ٥٠.

(٤) ينظر: عبدالله بن عدي الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال"، تحقيق: مازن السرساوي، (ط١، السعودية: الرشد، ١٤٣٤هـ)، ٨: ١٦.

(٥) الجرجاني، "الكامل"، ٨: ١٦، وينظر: أحمد بن علي العسقلاني، "لسان الميزان"، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، (ط١، بيروت: البشائر، ٢٠٠٢م)، ٦: ٢٠٤.

«ولعمرو بن خليفٍ غيرُ ما ذكرتُ موضوعاتٍ؛ فكان يُتَّهم بوضعها»(١)، فامتنع احتمال توهُّمه، وتقلَّد التُّهمة فيه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والله أعلم.

المطلب الثالث: من موانع التوهّم: رواية الراوي لجملة من الأحاديث المنكرة، التي لا تشتبه على أحد، وليس عنده بها كتاب عتيق يثبت صحة سماعه لها، ليكون الحمل فيها على غيره

وجود الخطأ في الرواية وارد على كل الرواة؛ حتى الحفاظ الأثبات منهم، وليس ذلك بمجرّده قادح في النقلة، ولكن أنْ توجد النكارة في روايات الراوي، وتكون واضحة، ثم تكثر هذه المنكرات البيّنة في حديثه، وفوق هذا لا يرجع في روايته لها إلى أصل كتاب قديم قد كتبه فهو عنده: فهذه الحال لا يمكن أنْ تكون لمجرّد وهمٍ عرض له، وليس الخلل فيها من قبل النقل، بل هو المتّهم بها، ولا يحمل فيها على غيره.

بهذا قضى الإمام يحيى بن معين، وقد سأله حسين بن حِبَّان عن ذلك فقال له: «ما تقول في رجلٍ حدَّث بأحاديثَ منكرةٍ؛ فردَّها عليه أصحاب الحديث إنْ هو رجع عنها؛ وقال ظننتُها، فأمَّا إذ أنكرتموها ورددتموها عليَّ؛ فقد رجعتُ عنها؟»(٢).

فأجابه الإمام يحيى بن معين بجواب يبيّن فيه الفرق بين الخطأ الذي يحصل لكل أحد بسبب نوع اشتباه، وبين رواية جملة أحاديث منكرة، بيّنة النكارة بحيث لا تخفى، فقال: «لا يكون صدوقاً أبداً، إنّما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء، فيرجع عنه؛ فأمّا الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد: فلا»(٣)، يعني فالصدوق قد يعرض له الاشتباه والخطأ في الرواية بعد الرواية، وأمّا الحال المسؤول

---

(١) الجرجاني، "الكامل"، ٨: ١٦.

(٢) أحمد بن علي الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، (ط١، مصر: دار الهدى، ١٤٢٣هـ)، ١: ٣٦١-٣٦٢.

(٣) الخطيب، "الكفاية"، ١: ٣٦١.

عنها: فيمتنع أن يكون صاحبها صدوقاً أبداً.

فسأله حسين بن حِبَّان عن المخرج الذي يمكن أنْ يَبْرَأَ فيه هذا الراوي من العُهْدَة، ويصحُّ رجوعه عنها دون أنْ يقدح ذلك فيه، فقال يحيى: «يخرج كتاباً عتيقاً، فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق؛ فهو صدوق، فيكون شُبِّه له فيها، وأخطأ كما يخطئ الناس، ويرجع عنها»(١)، يعني: فلا يَبْرَأُ من عُهْدَة ما روى، ولا يصحُّ رجوعه، إلا بشروط ثلاثة:

١-أنْ توجد تلك الأحاديث ذاتها في كتابه.

٢-أنْ يكون هذا الكتاب المعيّن عتيقاً قديماً غير جديدٍ، ولا مغيّر(٢).

٣-أنْ يكون هذا الكتاب الموصوف موجوداً عنده، يخرجه عند الحاجة إليه.

فإذا توافرت هذه الشروط علمنا أنّ ما وقع له كان مجرّد خطأ، شُبِّه عليه فيه، وأما هو فما نقل إلا ما في كتابه، الذي نسخه قديماً حين سماع الرواية.

فعاد حسين بن حِبَّان؛ فاستفسر عن حال هذا الراوي؛ فيما لو ادَّعى دعوى من دعويين؛ طالباً بهما براءة نفسه؛ مفادهما:

أ/ أنّ الكتاب الذي فيه هذه الأحاديث ليس عنده، لأنّ أصله الذي دوّنها فيه فَقَدَهُ عند نسخه.

---

(١) الخطيب، "الكفاية"، ١: ٣٦١.

(٢) معلوم أنه قد جُرِّب على بعض الكذبة؛ أنّه يعمد إلى أصول عتيقة وسماعات قديمة، فيغيرها ويضيف فيها سماعه، ومثل هذا لا يخفى على أصحاب الحديث، ويكشفونه إذا اطلعوا على تلك الأصول، كالذي وقع ليحيى بن حسين العلويّ؛ فإنه جاء إلى الحسين بن أحمد القادسي، للتأكد من صحة سماعه من القطيعي، يقول العلوي: (أخرج إليّ أجزاء كثيرة عن القَطِيعيّ، فلم أرَ في شيءٍ منها له سماعًا صحيحًا، إلَّا في جزءٍ واحد، وكانت أجزاءً عُتقاً قد غيَّر أوائلها، وكتَبَهُ بخطِّه، وأثبت فيها سماعه)، ينظر: محمد بن أحمد الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٩: ٦٩٠.

ب/ أو أنّ النسخة العتيقة موجودة عنده، غير أنه الآن لا يجدها، يعني فهل تبرأ ذمّته؟

فقال يحيى بن معين: «لا يقبل ذلك منه..هو كذاب أبداً؛ حتى يجيء بكتابه العتيق، هذا دينٌ لا يحلُّ فيه غير هذا»(١)، فجعل ابن معين كل تلك الدعاوى غيرُ مُبْرِئَةٍ له، بل هو متَّهم بتلك الأحاديث، ويمتنع أنْ يسلم من تبعتها، وإنما هو كذّاب، والحمل فيها عليه هو.

فهذه وثيقة حديثية مهمة في العلل، توضح بجلاء كيفية النظر في حال نُسَخِ الرواة، وكيفية التعامل مع هذا النوع من الروايات.

وأمَّا ما يَشْتَبِهُ على أهل الصدق، والخطأُ الذي قد يَعْرِضُ لهم في أحاديثهم، ويُقْبَلُ عذرهم فيه، فمن أمثلته:

ما وقع ليحيى بن عَبْدَك؛ إذ روى حديثاً عن مسدَّد بن مسرهد، ولا وجود لهذا الحديث في مرويات مسدَّد، فاستنكره أبو زرعة الرازي، فكتب تلميذه أبو عثمان البَرْذَعِيُّ إلى يحيى بن عَبْدَك يسأله عن هذا الحديث، الذي رواه عن مسدَّد؟ فردّ عليه يحيى بكتاب؛ قال فيه: «لا جزى الله الورَّاق عنِّي خيراً، أدخل لي أحاديث المعلَّى بن أسد في أحاديث مسدَّد، ولم أميِّزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجعُ عنه»، فقرأ البرْذَعِيُّ هذه الرسالة على أبي زرعة، فقبل أبو زرعة ما اعتذر به يحيى، وقال: «هذا كتاب أهل الصدق»(٢).

---

(١) الخطيب، "الكفاية"، ١: ٣٦٢.

(٢) ينظر: سعيد بن عمرو البرذعي، "أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي"، تحقيق: سعدي الهاشمي، (ط١، السعودية: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ)، ٢: ٥٧٩.

المطلب الرابع: من موانع التوهم: مضي الراوي في التحديث بكل ما وجده من النسخ والحديث، دون تأمل ولا توقف

من كمال احتياط أهل الحديث لسنة النبي ﷺ وصيانتهم لها؛ أنهم يردُّون رواية الراوي الذي لا يبالي بالتحديث من نسخته الحديثية التي لم يقابلها على أصل معتمد(١)، بالشرط المعتبر، بل نص الحافظ ابن الصلاح على أن هذا السلوك من المحدِّث «يخرم الثقة بالراوي وبضبطه»(٢).

فكيف إذا حدّث الراوي بنسخة أتاه بها أحدهم لا يدري عن حقيقتها، وهل كل ما فيها مسموع له أم لا؟ فظاهر أنّ هذه الحال أشرُّ، ومن يفعلها يَسْقُطُ حَدِيْثُهُ، فإنّ فعله هذا لا يخرج عن صورة من صور ثلاثٍ:

أ- إما أنْ يكون مغفلاً لا يدري ما الحديث، وليس محدّثاً عرض له وهم.

ب- وإما أنْ يكون غير مبالٍ بما يروي، متساهلٍ يدّعي سماع مالم يسمعه.

ج- وإما أنْ يكون كاذباً يقبل ترويج الكذب ودسه.

وكل هذه الصور تنطق عن حال صاحبها بأنه لم يكن واهماً، بل حَمْلُ ما وقع منه على التوهم ممتنع تماماً، وإنما القضية أشدّ من ذلك وأعظم.

ويمكن التمثيل على الأول بما وقع لأَبَانَ بن أبي عيّاش -رحمه الله-، فإنه وبرغم ما كان عليه من حال الديانة والصلاح؛ إلا أنّ الحديث لم يكن من شأنه، ومن جملة ما أهلكه عند النقّاد: تساهله في التحديث بما عُرِضَ عليه من النسخ الحديثية.

وكان انكشاف أمره على يد أبي عوانة؛ فإنه اشتهى كلام الحسن البصري بعد وفاته، فاندفع لجمع كل ما وقع له منه من أصحاب الحسن، ثم جاء إلى أبان بن أبي

---

(١) ينظر: عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، "معرفة أنواع علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر، (ط١، سوريا: الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ)، (ص: ١١٩).

(٢) الشهرزوري، "معرفة أنواع علوم الحديث"، (ص: ١١٩).

عياش بهذا الذي جمعه يعرضه عليه، ليتحمل عنه ما سمعه منها من الحسن، ففوجئ أنّ أباناً حدَّثه بالكتاب كاملاً عن الحسن(١)، يقول أبو عوانة: «فما أستحل أن أروي عنه شيئا»(٢).

علق عفَّان بن مسلم على هذا الذي حصل بينهما بقوله: «أول من أهلك أبان بن أبي عياش: أبو عوانة»(٣)، فجعل عرض أبي عوانة تلك النسخة التي جمعها على أبان بن أبي عيَّاش إهلاكاً له، لأنه ظهر بها أنه لا يتردّد في التحديث بكل ما عرض عليه.

وكذلك موسى بن سهل أبو عمران الجَوْني البصري؛ فإنّ بعض الناس اشترى كتاباً من السوق، فيه أحاديث عن هشام بن عمَّار، فأتى به أبا عمران؛ فحدّثه أبو عمران الجوني به كلّه، ولم يكن له فيه سماع(٤)، فكان ذلك مسقطاً لحديثه، كاشفاً عن وهن حاله.

ومما يمثَّل به على الصورة الثانية: الحافظ أحمد بن محمد بن سعيد، أبو العباس ابن عُقْدة، فإنّه ممن سقط حديثه بسبب كثرة ما يدّعيه من النسخ التي لا سماع له فيها، والوجادات الكثيرة المنكرة، حتى اتُّهم بسببها.

يقول عبدان الأهوازي: «ابن عُقْدَة قد خرج عن معاني أصحاب الحديث، ولا يذكر حديثه معهم، يعني لما كان يظهر من الكثرة والنسخ»(٥)، وقال الدارقطني في

---

(١) ينظر: عبدالله بن أحمد الشيباني، "العلل ومعرفة الرجال"، تحقيق: وصي الله عباس، (ط٢، السعودية: الخاني، ١٤٢٢هـ)، ٢: ٥٣٧.

(٢) الشيباني، "العلل ومعرفة الرجال"، ٢: ٥٣٧.

(٣) الشيباني، "العلل ومعرفة الرجال"، ٢: ٥٣٧.

(٤) ينظر: الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٥: ٥٨.

(٥) الجرجاني، "الكامل"، ١: ٤٧١.

أعظم ما انتقد على ابن عقدة: «الإكثار بالمناكير»(١)، وقال: «لم يكن في الدين بالقوي، وأُكَذِّبُ من يتهمه بالوضع، إنما بلاؤه هذه الوجادات»(٢)، وقال أبو بكر بن أبي غالب: «ابن عقدة لا يتديَّن بالحديث؛ لأنه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب، يُسوِّي لهم نسخاً، ويأمرهم أن يروُوها، ثم يرويها عنهم»(٣).

فهذه الدعاوى بسماع النسخ لم تكن تقع من مثل ابن عقدة على سبيل الوهم، فهذا ممتنع على حافظ عارف مثله، وإنما هو التساهل غير المرضي.

وللعلم فإنّ أحداً لم يتَّهم ابن عقدة بوضع الحديث(٤)، ولكن توقّف بعض المحققين في وضعه للأسانيد(٥)، فالله أعلم بحقيقة الحال، رحم الله الجميع وغفر لهم.

المطلب الخامس: من موانع التوهّم: تصريح الراوي بسماع الحديث الذي لم يسمعه ممن حدَّث به عنه، وإقحامه كتب الناس في مسموعاته وهو لم يسمعها، وتركيبه للأسانيد

ويُمَثَّلُ لهذا بحال محمد بن حُمَيْد بن حيَّان الرازي، فإنّه على سعة محفوظاته، وقوّة ذاكرته: كان متَّهماً، إذ إنّ بعض المحدثين -فيهم الفضل بن أبي حسان- جاءوا ابن

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٦: ١٤٧.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٦: ١٤٧.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٦: ١٤٧.

(٤) ينظر: العسقلاني، "لسان الميزان"، ١: ٦٠٦، وفيه قال الدارقطني: (أشهد أن من اتهمه بالوضع فقد كذب)، وقال حمزة السهمي: (ما يتهم مثل أبي العباس بالوضع إلا طبل).

(٥) وهو الحافظ الذهبي، حيث قال في "تذكرة الحفاظ"، ٣: ٤١: (ما علمت ابن عقدة اتهم بوضع حديث؛ أما الإسناد فلا أدري)، فعلَّق الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان"، ١: ٦٠٥: (قلت أنا: وَلا أظنه كان يصنع في الإسناد إلا الذي حكاه ابن عَدِي وهي الوجادات التي أشار إليها الدارقطني).

حُمَيْد؛ فسألوه عن حديث لأحد كبار شيوخه –وهو نعيم بن مَيْسَرَة–: هل هو عنده؟ فأجابهم ابن حميد أنّ هذا الحديث ليس عنده، ولم يسمعه من شيخه، ثم وافق بعد مدَّة أنّ محمد بن حميد الرازي دخل مرّة أخرى إلى الكوفة؛ فإذا هو يحدث بذاك الحديث الذي نفى سماعه عن شيخه![(١)].

وأعظم منه أنهم جرَّبوا عليه أنه يصرّح بالتحديث فيما هذا سبيله من الحديث، الذي لم يسمعه من شيوخه، كما أخبر به أبو حاتم الرازي، فإنّ أبا حاتم وقف على كتاب لأحد الرواة الكذبة، ممن ليس الحديث صنعته، وفيه من أحاديث علي بن مجاهد الرازي، ثم إنّ أبا حاتم زار محمد بن حميد الرازي ووجد عنده عين الكتاب الذي وجده عند ذاك الرجل الكذاب، فتعجب أبو حاتم وسأل ابن حميد عن الكتاب، فقال: حدثنا به علي بن مجاهد، فتحيَّر أبو حاتم من هذا الاتفاق الغريب، فرجع لذلك الراوي الكذاب وسألة أن يخرج له كتابه مرّة أخرى لينظر فيه، فقال الرجل: «ليس الكتاب عندي اليوم، قد استعاره مني محمد بن حميد منذ أيام»[(٢)].

هذا في شأن تصريحه بسماع ما لم يسمعه من شيوخه، وأما إقحامه لكتب الناس في جملة مسموعاته، فيدل عليه ما أخبر به إسحاق بن منصور الكوسج، من أنّ محمد بن حُميد قرأ عليهم كتاب "مغازي محمد بن إسحاق" عن سلمة بن الفضل الأبرش، ثم إنّ إسحاق الكوسج صادف أنْ دخل على عليّ بن مِهْرَان الرازي، ووجده يقرأ ذات كتاب "المغازي" عن سلمة، فقال الكوسج أنّ محمد بن حُميد قرأ عليهم هذا الكتاب ذاته عن سلمة، فتعجَّبَ عليٌّ بن مهران، وقال: «سَمِعَه محمد بن حُميد مِنِّي»[(٣)].

---

(١) ينظر: الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٣: ٦٠.

(٢) ينظر: يوسف بن عبدالرحمن المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت: الرسالة، ١٤٠٠هـ)، ٢٥: ١٠٦.

(٣) ينظر: الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٣: ٦٠.

ومع كل هذا فإنه كان يركب الأسانيد، فيأخذ حديث راوٍ فيجعله عن راوٍ آخر(١)، فكثرت لأجل هذا غرائبه المنكرة، وصار حديثُهُ لا تزيده الأيام إلا كثرةً، مما فضح حاله عند أهل الحديث، وعرفوا صنيعه وعمله، ولذا اتَّهمه أبو زرعة الرازي بتعمّد الكذب:

فقد سأل أبو القاسم -وهو ابن أخي أبي زرعة- أبا زرعة الرازي عن ابن حميد هذا؛ فأشار أبو زرعة بإصبعه إلي فمه، فقال أبو القاسم: «فقلت له كان يكذب؟ فقال برأسه نعم، فقلت له: كان قد شاخ، لعله كان يُعمل عليه، ويُدَلَّس عليه؟ فقال أبو زرعة: لا يا بُنَيَّ؛ كان يتعمَّد»(٢).

فبهذا عُلِمَ أنّ مثل هذه الحال من الراوي المعيَّن، مانعة من أن يكون مخطِئَاً، أو أنّه قد غَلِطَ عليه بعضُ من روى عنه، بل حاله تصيح بأنّه يتعمّد هذا الفعل المخلّ بالثقة به، المسقط لحديثه، والله أعلم.

المطلب السادس: من موانع التوهم: رواية الراوي الحديث الموضوع الذي لا أصل له؛ مقروناً بقصة يزعم أنها سبب سماعه لهذا الحديث

كثيراً ما تلتبس الأحاديث على المتفرغين للتعبد، وأهل الزهادة والتقشّف، ممن لا عناية لهم بالحديث ولا دراية لهم به، وربما أُدخل على أحدهم الحديث في كتابه، دون أن يدري عنه أو يقدر على اكتشافه، فهذا من حالهم معروف ظاهر(٣).

ولكن إذا روى أحد هؤلاء حديثاً موضوعاً لا أصل له مطلقاً عن غيره، وقرنه بقصة يزعم أنّها حصلت له وكانت سبباً لسماعه هذا الحديث الموضوع، فإن هذا

---

(١) ينظر: الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٣: ٦٠.

(٢) المزي، "تهذيب الكمال"، ٢٥: ١٠٤.

(٣) ينظر: عبدالرحمن بن أحمد البغدادي، "شرح علل الترمذي"، تحقيق: همام سعيد، (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ)، ١: ٣٩٢- ٣٩٣.

خارج عن الأوهام والغفلة التي قد تعرض لبعض أهل العبادة، ودخولٌ في دعوى كاذبة هو المتّهم بها، بهذا قضى الإمام عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله.

فإنّ ابن مهديّ سُئل عن حال أبي مقاتل سَلْم بن حفص السمرقندي، فقال: «والله لا تحلُّ الرواية عنه»(١)، فاعترض السائل بأنّ من كان في مثل حال أبي مقاتل من الاشتغال بالعبادة؛ ربما أُدخل عليه في كتابه وهو لا يدري، يعني فكيف تكون التهمة له؟، فقال في اعتراضه: «عَسى أنْ يكون كُتِبَ لَهُ في كتابه وجهل ذلك».

فردّ الإمام ابن مهدي هذا الاعتراض، منكراً لورود مثل هذا الاحتمال في حق أبي مقاتل، لقرينة لا تلتبس، فقال مستنكراً: «يُكْتَبُ في كتابِهِ الحديثُ»؟! ثم ذكر القرينة الكاشفة لبطلان هذا الاحتمال فقال: «فكيف بما ذكرت عنه، أنه قال: "ماتت أُمّي بمكة، فأردتُ الخروج منها، فَتَكَارَيْتُ، فلقيتُ عبيدالله بن عمر، فأخبرته بذلك، فقال: حدثني نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من زار قبر أُمّه كان كعمرة**»، قال أبو مقاتل: فقطعتُ الكِرَى وأقمتُ"، فكيف يُكْتَبُ هذا في كتابه؟»(٢).

يعني حكاية أبي مقاتل لمثل هذه القصة التي وقعت له، والتي جعلها سبباً لسماع هذا الحديث الموضوع الذي لا أصل له؛ دليل على امتناع أنْ يكون الحديث مدسوساً في كتبه دون أنْ يدري، وأنّه هو من اختلقه، كما تفهِمه عبارة ابن مهدي، وتدل عليه.

المطلب السابع: من موانع التوهم: استقبال الراوي - الذي كذَّبه نقَّاد بلده وطعنوا عليه - للإمام الناقد الغريب بالأحاديث المستقيمة

متصَوَّرٌ تغيُّر حال الراوي من الضبط إلى الإخلال، أو من الإخلال إلى

(١) البستي، "المجروحين"، ١: ٢٥٧.

(٢) ينظر: البستي، "المجروحين"، ١: ٢٥٧.

الضبط، لعوارض صحيحة تعرض وأحوالٍ تتفاوت، ويختلف حكم روايته في كل حالة من حالاته تلك؛ لكن: ثمّت حالة يكون فيها تغيّر حال الراوي دالٌّ على إخلالٍ مقصود؛ تضعف معه الثقة بعدالة هذا الراوي.

وذلك إذا استقبل أحد نقَّاد الحديث برواياته المستقيمة، يتزيَّن بها، ثم إذا فارق هذا الناقدَ الخبيرَ رجع لرواياته المنكرة، فهذه قرينة يمكن أنْ يُستدلَّ بها على أنّ المناكير في رواياته عَمِلَهَا هو، ولم تكن وهماً.

يشبه هذا ما وقع ليحيى بن معين في تحسينه الرأي في محمد بن كثير القرشي أبي إسحاق الكوفي(١)؛ وذلك أنّ محمد بن كثير قدم من الكوفة فنزل في بغداد على موضعٍ من نهر كَرْخَايَا(٢)، فلقيه يحيى بن معين وسمع شيئاً من حديثه، الذي انتقاه ليستقبل به ابن معين، فكان ابن معين يقول عنه: «ما كان به بأس»(٣)، فحكى إبراهيم الجنيد لابن معين بعضاً من منكرات ما يرويه محمد بن كثير؛ فقال ابن معين معلِّقاً على هذه الروايات: «إنْ كان الشيخ روى هذا فهو كذَّاب، وإلا فإني قد رأيتُ حديث الشيخ مستقيما»(٤)، وكان ابن حبّان يشير إلى تهمته بها فيقول: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات؛ التي إذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يحتج به بحال»(٥).

وقال المعلّمي: «كان ابن معين إذا..وَرَدَ بغدادَ شيخٌ فسمع منه مجلساً؛ فرأى

---

(١) ترجمته مبسوطة في "تاريخ بغداد"، ٤: ٣١٣.

(٢) بفتح ثم سكون، وخاء معجمة، وبعد الألف ياء مثناة من تحت، وهو نهر ببغداد، ينظر: ياقوت الحموي، "معجم البلدان"، (ط٢، بيروت: صادر، ١٩٩٥م)، ٤: ٤٤٦.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤: ٣١٣.

(٤) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤: ٣١٣.

(٥) البستي، "المجروحين"، ٢: ٢٨٧.

تلك الأحاديث مستقيمة، ثم سُئل عن الشيخ؟ وثَّقه، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجَّالاً، استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، ويكون قد خلَّط قبل ذلك، أو يخلِّط بعد ذلك»(١).

وأوضح منه ما جاء في حال محمد بن القاسم الأسدي الكوفي؛ فإن هذا الراوي ثبت تكذيبه عن أحمد بن حنبل(٢)، وتابعه أبو عبدالله البخاري والنسائي على هذا(٣)، وقال أبو داود السجستاني: «أحاديثه موضوعة»(٤)، وقال أبو الحسن الدارقطني: «كذاب»(٥)، ولكن العجيب أنّ ابن أبي خيثمة روى عن ابن معين أنه قال فيه: «ثقة؛ وقد كتبتُ عنه»(٦)، هذا مع ما ذُكر من حاله السابقة، وهذا غريب يحتاج لتأمل في سببه، فإنّ ابن معين إمام الصنعة، وجُذَيلُهَا المُحَكَّك، وعُذَيقُها المُرَجَّب(٧)، ويبعد أنْ يخفى عليه مثل حال محمد بن القاسم؛ إلا من سببٍ تصنَّعَ

---

(١) عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، تحقيق: محمد الألباني، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ)، ١: ٢٥٦.

(٢) ينظر: محمد بن أحمد الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تحقيق: البجاوي، (ط١، بيروت: المعرفة، ١٩٨٢م)، ٤: ١١، والذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٥: ١٨٨، والمزي، "تهذيب الكمال"، ٢٦: ٣٠٣، ومغلطاي بن قليج البكجري، "إكمال تهذيب الكمال"، تحقيق: عادل محمد، وإسامة إبراهيم، (مصر: الفاروق، ١٤٢٢هـ)، ١٠: ٣١٥-٣١٦.

(٣) ينظر: المزي، "تهذيب الكمال"، ٢٦: ٣٠٣، والجكري، "إكمال تهذيب الكمال"، ١٠: ٣١٥.

(٤) المزي، "تهذيب الكمال"، ٢٦: ٣٠٣.

(٥) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٤: ١١، والجكري، "إكمال تهذيب الكمال"، ١٠: ٣١٧.

(٦) المزي، "تهذيب الكمال"، ٢٦: ٣٠٣.

(٧) الجُذَيْل: تصغير الجِذْل وهو أصل الشجرة، والمحكَّكُ: الذي تتحكك به الإبل الجَرْبى، وهو =

به محمد بن القاسم عمداً، ليَغُرَّ ابن معين لما زاره في بلده، وقد شرح هذا السبب العالم المحقق عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي، فقال: «وعادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم؛ أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديث مستقيمةً ظن أن ذلك شأنَه فوثَّقه، وقد كانوا يتَّقونه ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن يخلِّط عمداً، ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولما بَعُدَ عنه خلَّط، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعنًا شديدًا، فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهنًا؛ لدلالته على أنه كان يتعمَّد»(١).

فدلَّ هذا على امتناع أن يكون ما وقع من محمد بن القاسم الأسدي من تخليط سببه الوهم، بل الظاهر من حاله أنّه يتعمّد التخليط، وإذا شاء روى الأحاديث المستقيمة، والله أعلم.

المطلب الثامن: من موانع التوهم: تحديث الراوي الضعيف عن الشيخ المعروف عزيز الحديث، بالأحاديث الكثيرة التي لا يرويها عنه طلابه الملازمون له

وهذا شبيه بما كان ظهر للإمام شعبة بن الحجاج في حال الحسن بن عمارة الكوفي، وذلك أنّ الحسن بن عمارة مع فضله وسخائه وجلالته: أَكْثَرُ المحدثين على

=

عُود ينصب في مَبَارك الإبل تتمرَّسُ به الإبل الجَرْبى، والعُذَيْق: تصغير العَذْق -بفتح العين- وهو النخلة، والمرجَّب: الذي جعل له رُجْبَة، وهي دِعامة تُبْنَى حولَها من الحجارة، وذلك إذا كانت النخلة كريمة وطالت، تخوَّفوا عليها أن تنقعر من الرياحِ العواصِف، وهذا تصغير يراد به التكبير، ينظر: أحمد الميداني، "مجمع الأمثال"، تحقيق: محي الدين عبدالحميد، (بيروت: المعرفة، د.ت)، ١: ٣١.

(١) من تعليقه على كتاب "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، للشوكاني (ص: ٣٠)، الحديث (٦٣).

أنه شدّيد الضعف(١)، ذلك أنه تفرَّد برواية حديثٍ كثيرٍ عن «الحكم بن عُتَيْبَة الكوفي عن يحيى الجزَّار الكوفي»، في حين أنّ الحكم بن عتيبة أصلاً لم يحدِّث عن يحيى الجزار إلا ثلاثة أحاديث فقط، فكان شعبة لأجل هذا يتَّهمه بالكذب، ويخبر أنه لا تحلّ الرواية عنه(٢).

وكان علي بن المديني يقول في شأن الحسن بن عمارة: «ما أحتاج إلى شعبة فيه؛ أمره أبْيَنُ من ذلك»، فحاله -يعني- أظهر من أنْ يتوقف القول فيه على كلام شعبة، فاعترض بعض من كان عند ابن المديني فسأله قائلاً: «كان يغلط»؟ فردّ ابن المديني مستنكراً: «أيُّ شيءٍ يغلط؟! كان يضع»(٣)، هكذا قال دون مواربة.

وتلك الأحاديث الكثيرة التي تفردّ بها الحسن قد تتبّعها شعبة بن الحجاج فلم يجد لها أصلاً، بل وسأل عنها الحكم بن عُتَيْبَة نفسَه فلم يعرف شيئاً منها، إلا أنّ الحسن بن عمارة اعتذر لنفسه بكتابٍ ناوله إياه الحكم؛ فيه تلك الأحاديث، ولكنَّ أئمة نقّاد الحديث لم يقبلوا عذره، وشدّدوا القول فيه.

فما كان يقع من الحسن بن عمارة يمتنع عند شعبة وعند ابن المديني أنْ يكون وهماً أو خطئاً، بل هو عندهما كذب مقصود، هكذا، والله أعلم، غفر الله لهم جميعاً ورحمهم.

وبوجه عامّ: فإن مثل هذه الحال في الرواة موجبة لترك حديثهم عند شعبة بن الحجاج؛ فقد سأل عبدالرحمن بن مهدي شيخه شعبة بن الحجاج فقال له: من الذي نترك الرواية عنه؟ فأجابه شعبة بقاعدة عامة في هذا الباب، فقال: «إذا أكثر عن

(١) ترجمته في: الجرجاني، "الكامل"، ٣: ٤١٩، والذهبي، "ميزان الاعتدال"، ١: ٥١٣.

(٢) ينظر: المزي، "تهذيب الكمال"، ٦: ٢٦٨.

(٣) المزي، "تهذيب الكمال"، ٦: ٢٧١.

المعروفين من الرواية ما لا يُعرف»(١).

وفي معنى هذا: ما وقع من أبي العباس أحمد بن محمد بن الأزهر بن حُرَيث السجستاني(٢)، فإنه كان -مع ضعفه(٣)- قلَّ أنْ يُذْكَرَ له باب من أبواب الحديث إلا وأغرب فيه عن الثقات، وأتى بما لا يتابع عليه(٤)، ولذا فقد كان ابن حبان سيء الرأي فيه، وكان يتَّهمه ويقول: «جَرَّبْتُ عليه الكذب»(٥)، واتَّهمه بالكذب كذلك أبو قريش محمد بن جمعة الحافظ(٦).

روى أبو العباس ابن الأزهر هذا: عن الإمام الحافظ علي بن حُجْر، عن هُشَيم، عن داود بن أبي هند، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة: «لا تسأل الإمارة ...»(٧) الحديث، وهذا إسناد لا يرويه أصحاب علي بن حُجْر، بينما جاء في كتاب

---

(١) البستي، "المجروحين"، ٢: ٧٢.

(٢) ينظر ترجمته في: محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٣، بيروت: الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ١٤: ٢٩٦، والذهبي، "ميزان الاعتدال"، ١: ١٣٠، والذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٧: ٢٥٠.

(٣) ضعَّفه الحافظ ابن حجر، ينظر: "إتحاف المهرة"، ٣: ٢٠٢، و"موافقة الخبر الخبر"، ٢: ١٠٥.

(٤) ينظر: البستي، "المجروحين"، ٣: ١٨٠.

(٥) محمد بن أحمد الذهبي، "ديوان الضعفاء"، تحقيق: حماد الأنصاري، (ط٢، السعودية: مكتبة النهضة، ١٣٨٧هـ)، (ص: ٩).

(٦) الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٧: ٢٥٠.

(٧) الحديث بهذا الإسناد أخرجه ابن حبان في "كتاب المجروحين" ١: ١٦٣، وأصله على الصواب في "البخاري" ٨: ٦٦٢٢/١٢٧، وفي ٨: ٦٧٢٢/١٤٧، وفي ٩: ٧١٤٦/٦٣-٧١٤٧، و"مسلم" ٥: ١٦٥٢/٨٦، و"النسائي" ١: ٣٧٩١/٧٤٨-٣٧٩٣، وفي ١: =

علي بن حُجْر الذي صنَّفه في أحكام القرآن: «حدثنا هشيم، عن منصور ويونس»، هكذا هو في كتابه؛ على ما ذكره ابن حبان(١).

فلمّا سمع ابن حبّان أبا العباس ابن الأزهر يحدِّث بهذا الإسناد؛ عرف الخلل الذي فيه، فقال له: «يا أبا العباس، أُحِبُّ أنْ تُرِيَنِي أَصْلَك»، فذهب ابن الأزهر فأحضر أصل كتابه، وإذا فيه بخط عَتِيقٍ قديمٍ: «حدثنا هشيم، عن منصور ويونس»، هكذا على الصواب كما في كتاب علي بن حُجْر، ولكن وجد ابن حبّان إلحاقاً في الكتاب بعد هذا؛ فيه: «هشيم، عن داود، عن الحسن، وفي عَقِبِه: ابن علية، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن»، وزاد الريبة في أمر ابن الأزهر؛ أنه بعد أنْ أطلع ابن حبّان على أصله وما فيه من الإلحاق البيِّن قال مؤكداً: «حدثنا عليٌّ بهذه الثلاثة الأحاديث»!

وهذا ما قوَّى التُّهمة في حقِّه، وأنّ هذا كان من صنعه وعمله، ولم تُدْخَل هذه الأسانيد عليه من غيره، ولا رواها هو على سبيل الوهم، فعلَّق ابن حبّان على هذا الذي رآه من حاله بقوله: «فكأنّه كان يعملها في صباه»(٢)، فأناط التُّهمة برقبته وحمّله تبعتها، وامتنع عنده أنْ يكون ما وقع منه كان وهماً.

المبحث الثاني: الآثار المنهجية المترتبة على فهم تلك الموانع

بعد نقل تلك النصوص عن نقّاد الحديث، وتحليلها وبيانها، فيمكن الخلوص إلى جملة من الآثار العلمية، التي تسجل هنا، وهي:-

١- انضباط أصول هذا العلم في أذهان المحدثين، وأنهم كانوا يَصْدُرون في تقييم

=

٣٧٩٨/٧٤٩-٣٨٠٠ ، وفي ١: ٥٣٩٩/١٠٢٩، و"أبو داود" ٣: ٢٩٢٩/٩١، وفي ٣: ٣٢٧٧/٢٢٣، و"الترمذي" ٣: ١٥٢٩/١٨٩.

(١) ينظر: البستي، "المجروحين"، ١: ١٦٣.

(٢) البستي، "المجروحين"، ١: ١٦٣.

أخطاء الرواة عن مورد واحد، فكان لديهم في الأخطاء حدٌّ كأنما تواضعوا عليه عملياً؛ فمن جاوزه من الرواة: فإنهم لا يمكن أنْ يعتبروا الخلل الواقع في حديثه عند ذلك وهماً، بل يسقطونه به ويرفضون حديثه، كما قال أبو المظفَّر السمعاني عن أهل الحديث: «ولهم أسامي في هذا الباب وألفاظٌ تواضعوا عليها؛ لمعاني يحتاجون إليها»(١).

فنلحظ في صور متعددة -من المباحث السابقة- من كلام نقاد الحديث على اختلاف بلادهم؛ أنّهم في لحظةٍ ما: يأبون تَمْشِيَةَ الخطأ المعين من الراوي، ويجعلونه سبباً لاتّهامه وردّ حديثه، فليس الباب لديهم مُشْرَعَاً للأخطاء؛ بحيث يجري فيها الراوي دون أنْ تعود تَبِعَةُ ذلك عليه، وإنما في تلك اللحظة المشار إليها: يتجاوزون من مسألة «رد الحديث الخطأ» إلى «ردّ الراوي ذاته» في كل ما رواه.

٢-وفيه دليل على أن المحدثين لديهم في أخطاء الرواة مقياس معياريّ نسبيّ، ولهذا المقياس عندهم كفتان:

أ- كِفَّةٌ يقيسون بها نسبة ما أخطأ فيه الراوي إلى مقدار ما رواه.

ب- والكِفَّةُ الثانية يقيسون بها درجة الخطأ وشناعته وفحشه، فربما أسقطوا الراوي بخطأ واحد شنيع.

فمن الأول: ما ذُكر للإمام أحمد بن حنبل من كون أبي داود الطيالسي أخطأ في تسعمائة حديث، فقال أحمد بن حنبل بعد أنْ عقد مقارنة ذهنية بين نسبة هذه الأخطاء إلى عدد ما رواه أبو داود على الصواب: «يُحْتَمَلُ لأبي داود»(٢)، علَّق الخطيب البغدادي على عبارة أحمد بقوله: «كان أبو داود يحدث من حفظه، والحفظ خَوَّان، فكان يغلط، مع أن غلطه يسير في جنب ما روى على الصحة

(١) منصور بن محمد السمعاني، "قواطع الأدلة في الأصول"، تحقيق: محمد حسن الشافعي، (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ١: ٣٩٩.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٠: ٣٢.

والسلامة»(١).

ومن الثاني: قول أبي زرعة الرازي في عمر بن عبدالله بن أبي خَثْعَم؛ وقد سئل عنه فقال: «واهي الحديث، حدَّث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث؛ لو كانت في خمسمائة حديثٍ لأفسدتها»(٢).

وسئل أبو الحسن الدارقطني عن حديث رواه الربيع بن يحيى الأُشْنَانِيُّ، قال: حدثنا سفيان الثّوريّ، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، قال: «**جَمَع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للرُّخَص من غير خوف ولا عِلَّةٍ**»(٣)، فقال: «هذا يسقط مائة ألف حديث»(٤)، وقال: «هذا حديث ليس لمحمد بن المنكدر فيه ناقةٌ ولا جَمَل»(٥).

فلاحظ كيف جعل هذا الخطأ الواحد مفسداً لمائة ألف حديث يرويها هذا الراوي، وذلك أنّ الربيع الأُشناني يحدّث عن الإمام الثوري بحديث لايرويه عنه أحد من أصحابه مطلقاً إلا هو، ثم يكون هذا منه في حديث قد اشتهر من رواية الثوري عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه الثوري أيضاً عن عدد

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٠: ٣٢.

(٢) البرذعي، "أجوبة أبي زرعة الرازي"، ٢: ٥٤٣.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل" ٢: ٣١٣/٢٠٥، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"، ١: ٩٧٦/١٦١، وأبو نعيم في "الحلية"، ٧: ٨٨.

(٤) محمد بن عبدالله النيسابوري، "سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني"، تحقيق: موفق عبدالقادر، (ط١، الرياض: المعارف، ١٤٠٤هـ)، (ص: ٢٠٦).

(٥) أحمد بن محمد البرقاني، "سؤالات البرقاني للدارقطني"، تحقيق: مجدي السيد، (القاهرة: مكتبة القرآن، د.ت)، (ص: ٦٠-٦١).

من شيوخه ليس فيهم قط محمد ابن المنكدر(١)، وهذا إخلال كبير وذهول واضح من الربيع بن يحيى، جعله الدارقطني دليلاً على ضعف ضبطه عن الثوري، وحكم عليه أبو حاتم -قبله- بأنه باطل عن الثوري(٢).

٣-وينبني على هذا: ظهور جانب من جوانب منهج نقَّاد الحديث، وأنَّ اشتغالهم بدراسة روايات الرواة قد أتى على جهتي الاحتمال العقلي الممكنة:

أ- جهة إصابة الراوي.

ب- جهة خطأ الراوي.

فكما يقيسون درجة إصابة الراوي؛ فيضعونه في المرتبة التي تناسب حاله من الضبط؛ فإنهم كذلك يقيسون درجة خطئه؛ ويضعونه في المرتبة التي تناسب حاله من الوهن، وهذا غايةٌ في الاحتياط للسنة، والاجتهاد في صيانتها من كل الجهات التي يقتضيها نظر العقل الصريح في الخبر المنقول، فالمقبولون من الرواة: قد ضُبطت مراتبهم، وغيرُ المقبولين منهم: قد ضُبطت أيضاً مراتبهم، يقول ابن القطان الفاسي: «وأهل هذه الصناعة — أعني المحدثين — بنوا على الاحتياط، حتى صَدَقَ ما قيل فيهم: لا تَخَفُ على المحدّث أن يقبل الضعيف، وخَفْ عليه أن يترك من الصّحيح»(٣).

٤-وفيه دليل على أن أخطاء الرواة؛ لا يتعامل النقاد مع كل ما كان من جنسها على أنها مجرد أخطاء مرتبطة بباب الضبط ولا تعلق لها بالعدالة، بل يتأملون فيما يحتف بخطأ الراوي من أحوال، وما يكتنفه من قرائن ودلائل؛ فإذا ظهر لهم ما

---

(١) ينظر كلام أبي نعيم عن الحديث في "الحلية"، ٧: ٨٨.

(٢) عبدالرحمن بن محمد الرازي، "علل الحديث"، تحقيق: سعد الحميد، (ط١، الرياض: الحميضي، ١٤٢٧هـ)، ٢: ٢٠٥.

(٣) علي بن محمد الفاسي، "إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر"، تحقيق: إدريس الصمدي، (ط١، سوريا: دار القلم، ١٤٣٣هـ)، (ص: ١٤٤).

يدل على تعمّدٍ وصنعٍ مقصود، أو غفلةٍ شديدةٍ تنحطُّ به لمرتبة التهمة بالكذب: أبطلوه وأسقطوا راويه، ونقلوه من خانة اختلال الضبط إلى خانة اختلال العدالة.

٥-ظهر من خلال موانع التوهم المذكورة: طبيعة نقد أئمة الحديث للرواة، وأنّ كلامهم فيهم حقيقته أنّه: «نتيجةٌ» لا مقدِّمة، و «حُكْمٌ بَعْدِيٌّ» لا تصوُّر انطباعيّ، فنظرهم في:

-حجم مرويَّات الراوي.

-وتأمُّلهم في حاله العلمي.

-وصفة ما يرويه.

-وعَرْضِهِمْ لذلك على مقتضيات: (العقل، والحس، ومجريات العادة، ومتابعات المشاركين له).

يُثْمِرُ حُكْمَهُم الذي يصدرونه فيه، فرُبَّ كلمةٍ واحدةٍ أطلقها ناقد في راوٍ: احتاجت لرحلات وأسفار واستقراء ودراسة وتحليل، إذن فهو علمٌ «مُبَرْهَنٌ» لا انطباعيّ، ويمكن لأي باحثٍ أنْ يتحقق من دقَّته، وذلك بسلوك خطوات وإجراءات محدَّدة، يَعْرِضُ فيها المرويّ ذاته على (العقل والحس والعادة ومتابعات المشاركين) ليصل لذات النتيجة أو ما يقاربها، سواءٌ أنكر -هذا الناظر- نظريةَ نقَّاد الحديث في الجرح والتعديل؛ أو أَقَرَّهَا(١).

غير أنّ من هَجَمَ على كتب خلاصات أحوال الرجال لاتتبيّن له كل هذه المقدمات، حتى يُخَيَّلُ إليه أنّها مجرّد أحكام انطباعية، فإذا ما راجع المتبصِّرُ كتبَ السؤالات وكتبَ العلل وكتبَ أحوال الرجال: اسْتَبَانَتْ له طريقةُ القوم، وظهر له لاَحِبُ منهجهم.

يقول أحد أشهر الحداثيين؛ في تقييمٍ له -غيرِ موضوعي- لعلمِ الرجال: «إن

---

(١) ينظر في هذا: صلاح قنصوه، "الموضوعية في العلوم الإنسانية"، (القاهرة: دار قباء/، ٢٠٠٣م)، (ص: ٢٩١).

علم الرجال هو من أكذب العلوم، أو بالأحرى من أكثرها عدم مطابقة لموضوعه، فعلم الرجال ليس علما بالرجال وبتصنيفهم إلى ثقات أو ضعفاء أو كذابين بما هم كذلك، بل هو بمعنى من المعاني: علم إسقاطي؛ فهو ينسبهم إلى الصِّدق أو الكذب ليس تبعاً لصدقهم أو كذبهم فيما يروونه من روايات، بل تبعاً لمطابقة مضمون هذه الرِّوايات أو عدم مطابقتها للمذهب الذي ينتمي إليه مصنِّف طبقاتهم»(١).

وبما سبق: يظهر بأدنى تأمل أنّ تهمة هذا الكاتب لنقاد الحديث بإصدار الأحكام الانطباعية الذوقية؛ هو بحد ذاته نموذج حيٌّ للحكم الانطباعي غير العلمي.

الخاتمة

الحمد لله على توفيقه وتيسيره، وهدايته وإعانته، وبعد:

فقد اكتمل العمل على هذه المسألة، وظهر من خلال ذلك أنّ «موانع التوهم» يُراد بها: القرائن والأحوال التي استند إليها بعض نقّاد الحديث؛ للاستدلال على كون الخلل الواقع في رواية الراوي ليس مصدره الوهم؛ وإنما هو ناشئ عن تعمُّد الكذب، أو التُّهمة وضعف الأمانة، أو شدّة الغفلة.

❑ وخلص البحث إلى جملة من النتائج العلمية، منها:

١-جمع ثمانية من القواعد المرتبطة بموانع التوهم، من كلام نقّاد الحديث وأئمته، مذيّلةً بأمثلتها وبيانها.

٢-أنّ عبارات أئمة الحديث، وطرائقهم في الحكم على الرواية والمروي: لازالت مُكْتَنِزَةً بجملةٍ وافرةٍ من العلوم والمعارف التي يمكن للباحثين -بالتأمل فيها- أنْ يولِّدوا منها موضوعاتٍ بحثيةً كاشفةً لتلك المناهج، ومظهرةً لإبداع المحدثين في صناعة العلوم.

٣-كشف البحث عن دلائل جديدة تثبت مِعْيَارِيَّةَ علم الجرح والتعديل،

(١) جورج طرابيشي، "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، (ط١، بيروت: دار الساقي،٢٠١٠م)، (ص: ٥٩٦).

وانضباط قواعده بين أئمته، وأنَّ نقدهم وجرحهم مبنيٌّ على مبررات علمية يمكن قياسها تماماً كتعديلهم للرواة وتصحيحهم للرواية.

٤-أنّ إدراك موانع التوهم يسهم في ترشيد تقويم الرواة، ويعزّز موثوقية المرويّات.

في جملة أخرى من النتائج العلمية التفصيلية، التي يلمسها قارئ هذه الورقة.

❐ ومن التوصيات التي يوصي بها الباحث:

١-قيام مشاريع بحثية تكشف عن مناهج أئمة الحديث ونقّاده في أبواب علوم الحديث، انطلاقاً من كتب السؤالات الحديثية، فإنها مليئة بالمحاورات والمراجعات العلمية، المظهرة لتفاصيل حديثية، شكَّلت قواعد الاصطلاح.

٢-قيام مشاريع بحثية، تعنى بالجواب عن جملة من الشبهات التي أثارها بعض المعاصرين، حول علم الجرح والتعديل، منها: (أنّ النبي ﷺ لم يكن يعرف كل أهل النفاق، فكيف لعلماء الحديث أنْ يعرفوا أحوال الرواة بعده فيجرحوا ويعدلوا؟)(١)، و(أن الحكم على الرواة جرحا وتعديلا مع المعاصرة متجه، فكيف يمكن للناقد الحكم عليهم وهو لم يعاصرهم فضلا عن أن يكون قريبا منهم؟)(٢).

وأسأل الله أن يمنّ علينا وعلى المسلمين بالقبول، وأنْ يعفو عن تقصيرنا وزللنا، وصلى الله على نبينا محمد وآله وأصحابه وسلم.

---

(١) ممن ذكرها: عدنان الرِّفاعي، في كتابه: "محطات في سبيل الحكمة"، ص (٢٩٣).

(٢) هو قول للعالم المصري محمد عبده، وتلقفها عنه غيره، ونقل هذه الشبهة ونفخ فيها الباحث الحداثي جمال البنا، في كتبه: "السنة ودورها في الفقه الجديد"، ٢: ٥٠، وكتابه "قضية الفقه الجديد"، ص(٦٦-٧٦)، وكتابه "تجديد الإسلام"، ص (٢٤٦).

فهرس المصادر والمراجع

الأصبهاني، أحمد بن عبدالله. "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء". (ط٤، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ).

الأصفهاني، محمود بن عبدالرحمن. "بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب". تحقيق محمد مظهر. (ط١، السعودية: دار المدني، ١٤٠٦هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه". (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

البرذعي، سعيد بن عمرو. "أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي". تحقيق سعدي الهاشمي. (ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ).

البرقاني، أحمد بن محمد. "سؤالات البرقاني للدارقطني". تحقيق مجدي السيد. (د.ط، القاهرة: مكتبة القرآن، د.ت).

البستي، محمد بن حبان. "كتاب المجروحين من المحدثين". تحقيق حمدي السلفي. (ط١، الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٠ هـ).

البغدادي، عبدالرحمن بن أحمد. "شرح علل الترمذي". تحقيق همام عبدالرحيم سعيد. (ط١، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ).

البكجري، مغلطاي بن قليج. "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. (ط١، القاهرة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ).

الجرجاني، عبدالله بن عدي. "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق مازن محمد السرساوي. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٤ هـ).

الحاكم، محمد بن عبدالله. "سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني". تحقيق موفق بن عبدالقادر. (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ).

الحموي، ياقوت بن عبدالله. "معجم البلدان". (ط٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م).

الخطيب، أحمد بن علي. "الكفاية في علم الرواية". تحقيق أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. (د.ط، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت).

الخطيب، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". تحقيق بشار عواد.(ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق بشار عوّاد.(ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م).

الذهبي، محمد بن أحمد. "تذكرة الحفاظ". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين". تحقيق حماد بن محمد الأنصاري. (ط٢، مكة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٣٨٧هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق علي محمد البجاوي. (ط١، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢ هـ).

الرازي، عبدالرحمن بن محمد. "الجرح والتعديل". تحقيق المجلس العلمي بدائرة المعارف العثمانية. (ط١، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، عام ١٢٧١هـ).

الرازي، عبدالرحمن بن محمد. "علل الحديث"، تحقيق سعد الحميد، (ط١، الرياض: الحميضي، ١٤٢٧هـ).

الرازي، محمد بن أبي بكر. "مختار الصحاح". تحقيق يوسف الشيخ. (ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ).

الرِّفاعي، عدنان الرفاعي. "محطات في سبيل الحكمة". (ط ١، دمشق: دار الخير، ٢٠١١م).

السجستاني، سليمان بن الأشعث. "سنن أبي داود". تحقيق شعيب الأرنؤوط.

(ط١، بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

السمعاني، منصور بن محمد. "قواطع الأدلة في الأصول". تحقيق محمد حسن الشافعي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

الشهرزوري، عثمان بن عبدالرحمن. "معرفة أنواع علوم الحديث". تحقيق نور الدين عتر. (د.ط، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ).

الشوكاني، محمد بن علي. "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة". تحقيق عبدالرحمن يحيى المعلمي. (ط٣، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ).

الشيباني، عبدالله بن أحمد. "العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل". تحقيق وصي الله بن محمد عباس. (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢ هـ).

الطحاوي، أحمد بن محمد. "شرح مشكل الآثار". تحقيق شعيب الأرنؤوط. (د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ).

الطحاوي، أحمد بن محمد. "شرح معاني الآثار". تحقيق محمد زهري النجار وسيد جاد الحق. (ط ١، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٤هـ).

طرابيشي، جورج طرابيشي. "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث". (ط١، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠م).

العسقلاني، أحمد بن علي. "لسان الميزان". تحقيق عبدالفتاح أبو غدة. (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م).

الفاسي، علي بن محمد. "إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر". تحقيق إدريس الصمدي. (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٣٣هـ).

القزويني، أحمد بن فارس. "مقاييس اللغة". تحقيق عبدالسلام هارون. (سوريا: دار الفكر، ١٣٩٩هـ).

قنصوه، صلاح قنصوه. "الموضوعية في العلوم الإنسانية". (القاهرة: دار قباء/، ٢٠٠٣م).

المزي، يوسف بن عبدالرحمن. "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق بشار عواد. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ).

المعلمي، عبدالرحمن بن يحيى. "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل". تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب. "السنن الصغرى". تحقيق عبدالفتاح أبو غدة. (ط ٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. " المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ". تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. (د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي).

bibliography

al-Aṣbahānī, Aḥmad ibn Allāh. "Ḥilyat al-awliyā' wa-ṭabaqāt al-aṣfiyā'". (Fourth edition, Beirut : Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1405h).

al-Aṣfahānī, Maḥmūd ibn 'Abd-al-Raḥmān. "bayān al-Mukhtaṣar sharḥ Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājib". Edited by Muḥammad Maẓhar. (Ist edition, al-Sa'ūdīyah : Dār al-madanī, 1406h).

al-'Asqalānī, Aḥmad ibn 'Alī. "Lisān al-mīzān". Edited by 'bdālftāḥ Abū Ghuddah. (Ist edition, Beirut : Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah, 2002M).

al-Baghdādī, 'Abd-al-Raḥmān ibn Aḥmad. "sharḥ 'Ilal al-Tirmidhī". Edited by Hammām 'bdālrḥym Sa'īd. (Ist edition, al-Zarqā' : Maktabat al-Manār, 1407h).

al-Bakjarī, Mughalṭāy ibn Qalīj. "Ikmāl Tahdhīb al-kamāl fī Asmā' al-rijāl". Edited by 'Ādil ibn Muḥammad wa-Usāmah ibn Ibrāhīm. (Ist edition, al-Qāhirah : Dār al-Fārūq al-ḥadīthah lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, 1422 H).

al-Bardha'ī, Sa'īd ibn 'Amr. "Ajwibat Abī Zur'ah al-Rāzī 'alá Su'ālāt al-Bardha'ī". Edited by Sa'dī al-Hāshimī. (Ist edition, al-Madīnah al-Munawwarah : al-Jāmi'ah al-Islāmīyah, 1402h).

al-Barqānī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Su'ālāt al-Barqānī lil-Dāraquṭnī". Edited by Majdī al-Sayyid. (N.E, al-Qāhirah : Maktabat al-Qur'ān, D. t).

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl. "al-Jāmi' al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh ṣallá Allāh 'alayhi wa-sallam wsnnh wa-ayyāmuh". (Ist edition, Beirut : Dār Ṭawq al-najāh, 1422h).

al-Bustī, Muḥammad ibn Ḥibbān. "Kitāb al-majrūḥīn min al-muḥaddithīn". Edited by Ḥamdī al-Salafī. (Ist edition, al-Riyāḍ : Dār al-Ṣumay'ī, 1420 H).

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Dīwān al-ḍu'afā' wa-al-matrūkīn wa-khalq min almjhwlyn wthqāt fīhim

Limīn". Edited by Ḥammād ibn Muḥammad al-Anṣārī. (Second edition, Makkah : Maktabat al-Nahḍah al-ḥadīthah, 1387h).

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. "mīzān al-i'tidāl fī Naqd al-rijāl". Edited by 'Alī Muḥammad al-Bajāwī. (Ist edition, Beirut : Dār al-Ma'rifah lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, 1382 H).

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Tadhkirat al-ḥuffāẓ". (Ist edition, Beirut : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1419h).

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-a'lām". Edited by Bashshār 'Awwād. (Ist edition, Beirut : Dār al-Gharb al-Islāmī, 2003 M).

al-Fāsī, 'Alī ibn Muḥammad. "Iḥkām al-naẓar fī Aḥkām al-naẓar bi-ḥāssat al-baṣar". Edited by Idrīs al-Ṣamadī. (Ist edition, Dimashq : Dār al-Qalam, 1433h).

al-Ḥākim, Muḥammad ibn Allāh. "Su'ālāt al-Ḥākim al-Nīsābūrī lil-Dāraquṭnī". Edited by Muwaffaq ibn 'Abd-al-Qādir. (Ist edition, al-Riyāḍ : Maktabat al-Ma'ārif, 1404h).

al-Ḥamawī, Yāqūt ibn Allāh. "Mu'jam al-buldān". (Second edition, Beirut : Dār Ṣādir, 1995 M).

al-Jurjānī, Allāh ibn 'Adī. "al-kāmil fī ḍu'afā' al-rijāl". Edited by Māzin Muḥammad al-Sirsāwī. (Ist edition, al-Riyāḍ : Maktabat al-Rushd, 1434 H).

al-Khaṭīb, Aḥmad ibn 'Alī. "al-Kifāyah fī 'ilm al-riwāyah". Edited by Abū Allāh alswrqy, wa-Ibrāhīm Ḥamdī al-madanī. (N.E, al-Madīnah al-Munawwarah : al-Maktabah al-'Ilmīyah, D. t).

al-Khaṭīb, Aḥmad ibn 'Alī. "Tārīkh Baghdād". Edited by Bashshār 'Awwād. (Ist edition, Beirut : Dār al-Gharb al-Islāmī, 1422h).

al-Mizzī, Yūsuf ibn 'Abd-al-Raḥmān. "Tahdhīb al-kamāl fī Asmā' al-rijāl". Edited by Bashshār 'Awwād. (Ist edition, Beirut : Mu'assasat al-Risālah, 1400h).

al-Mu'allimī, 'Abd-al-Raḥmān ibn Yaḥyá. "al-Tankīl bi-mā fī Ta'nīb al-Kawtharī min al-abāṭīl". Edited by

Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī. (Second edition, Beirut : al-Maktab al-Islāmī, 1406 H).

al-Nīsābūrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj. "al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-ʻAdl ʻan al-ʻAdl ilá Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam". Edited by Muḥammad Fu'ād ʻAbd-al-Bāqī. (N.E, Beirut : Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī).

al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʻayb. "al-sunan al-ṣughrá". Edited by ʻbdālftāḥ Abū Ghuddah. (Second edition, Ḥalab : Maktab al-Maṭbūʻāt al-Islāmīyah, 1406h).

al-Qazwīnī, Aḥmad ibn Fāris. "Muʻjam Maqāyīs al-lughah". Edited by ʻAbdussalām Hārūn. (Syria : Dār al-Fikr, 1399h).

al-Rāzī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-jarḥ wa-al-taʻdīl". Edited by al-Majlis al-ʻIlmī bi-dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah. (Ist edition, al-Hind : Maṭbaʻat Majlis Dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah, ʻām 1271h).

al-Rāzī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Muḥammad. "ʻIlal al-ḥadīth", Edited by Saʻd al-Ḥamīd, (Ist edition, al-Riyāḍ : al-Ḥumayḍī, 1427h).

al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr. "Mukhtār al-ṣiḥāḥ". Edited by Yūsuf al-Shaykh. (Fifth edition, Beirut : al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, 1420h).

Alrrifāʻy, ʻAdnān al-Rifāʻī. "Maḥaṭṭāt fī sabīl al-Ḥikmah". (Ist edition, Syria : Dār al-Khayr, 2011M).

al-Samʻānī, Manṣūr ibn Muḥammad. "qawāṭiʻ al-adillah fī al-uṣūl". Edited by Muḥammad Ḥasan al-Shāfiʻī. (Ist edition, Beirut : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1418h).

al-Shahrazūrī, ʻUthmān ibn ʻAbd-al-Raḥmān. "maʻrifat anwāʻ ʻulūm al-ḥadīth". Edited by Nūr al-Dīn ʻItr. (N.E, Beirut : Dār al-Fikr al-muʻāṣir, 1406h).

al-Shawkānī, Muḥammad ibn ʻAlī. "al-Fawā'id al-Majmūʻah fī al-aḥādīth al-mawḍūʻah". Edited by ʻAbd-al-Raḥmān Yaḥyá al-Muʻallimī. (Third edition, Beirut : al-Maktab al-Islāmī, 1407h).

al-Shaybānī, Allāh ibn Aḥmad. "al-ʻilal wa-maʻrifat al-rijāl ʻan Aḥmad ibn Ḥanbal". Edited by Waṣī Allāh ibn Muḥammad ʻAbbās. (Second edition, al-Riyāḍ : Dār al-

Khānī, 1422 H).

al-Sijistānī, Sulaymān ibn al-Ashʿath. "Sunan Abī Dāwūd". Edited by Shuʿayb al-Arnaʾūṭ. (Ist edition, Beirut : Dār al-Risālah al-ʿĀlamīyah, 1430h).

al-Ṭaḥāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. "sharḥ maʿānī al-Āthār". Edited by Muḥammad Zahrī al-Najjār wa-Sayyid Jād al-Ḥaqq. (Ist edition, al-Riyāḍ : Dār ʿĀlam al-Kutub, 1414h).

al-Ṭaḥāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. "sharḥ mushkil al-Āthār". Edited by Shuʿayb al-Arnaʾūṭ. (N.E, Beirut : Muʾassasat al-Risālah, 1408h).

Qanṣūh, Ṣalāḥ Qanṣūh. "al-mawḍūʿīyah fī al-ʿUlūm al-Insānīyah". (al-Qāhirah : Dār Qibāʾ /, 2003m).

Ṭarābīshī, Jūrj Ṭarābīshī. "min Islām al-Qurʾān ilá Islām al-ḥadīth". (Ist edition, Beirut : Dār al-Sāqī, 2010m).


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (1)

No.	Researches	page
1-	**Fasl** **Fī Taḥzīb Al-Qurʾān, Wa-Fī Kam Yuqra?** **Wa-Fīhi Bayān Miqdār Al-Ṣiyām Wa-L-Qiyām Al-Mashrū** **Li Shaykh Al-Islām Ibn Taymiyyah** **(d. 728 AH)** Dr. Mohammed bin Abdulrahman bin Mohammed Al-Tasan	**11**
2-	**Al-Qayjati's to Imam al-Dani istidrakaat Through the Book Sharh al-Durar al-Lawami' fi Asl al-Muqri'at al-Imam Nafi'** **- Collection and Study -** Dr. Afrah bint Abdullah Al-Bulushi	**75**
3-	**The Arabic Proverb and Its Role in Clarifying Meaning in: (Al-Jāmiʿ li-Aḥkām Al-Qur'ān)** **- Applied study -** Dr. Sultan bin Fahd bin Ali Al-Sutami	**137**
4-	**The swearing by saying (Tallahi) in the Holy Quran and its reason** **- An Analytical Study -** Dr. Hanan bint Luwaifi bin Ali Alamri	**205**
5-	**The Hastening of the Resolute Messengers (Ulū al-ʿAzm) to Perform Good Deeds in the Light of the Holy Qur'an** **- A Subjective Study -** Dr. Abdullah bin ʿĪdān bin Ahmad Al-Zahrānī	**263**
6-	**Al-Ajwibah al-Jaliyyah ʿan Al-Asʾilah Al-Khafiyyah fī Tafsīr Al-Āyāt Al-Qurʾāniyyah** **by ʿAlāʾ al-Dīn ʿAlī b. Muḥammad al-Miṣrī, known as Ibn Al-Faqīh (d. ca. 1127 AH)** **(Surahs Al-Aḥqāf and Al-Qitāl)** **- A Study and Critical Edition -** Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Qarafi	**315**
7-	**The interpretive principles narrated by Al-Tabari in his Tafsir From Ibn Abbas (R.A)** **- A Collection and study -** Dr. Nouf bint Nasser Al-Ghuraibi	**363**
8-	**Impediments to Delusion in Ḥadīth Criticism** **- An Inductive Analytical Study in Light of the Statements of Classical Scholars -** Dr. Salah bin Ali bin Abdullah Al-Zayyat	**419**

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal



Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12-The author should send the following attachments on the portal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief.

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Youssef bin Muslih Al-Raddadi
Professor of Qur'an Readings at the Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Muhammad bin Ahmad Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Abdullāh ibn Ibrāhīm Al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ʻAṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. Hamdān ibn Lāfī Al- Enazī
Professor of Qur'an Exegesis and Its Sciences at the University of Northern Boarder

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. Nayef bin Youssef Al-Otaibi
Professor of Exegesis and Qur'anic Sciences at the Islamic University

Prof. Abdullah bin Eid Al-Jarboui
Professor of Hadith Sciences at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdul Rahman bin Rabah Al-Raddadi
Professor of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdullah bin Ali Al-Bariqi
Professor of the Fundamentals of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Professor of Private Law at the Islamic University

Prof. Aref bin Mazid Al-Harbi
Professor of Aqeedah at the Islamic University

Dr. Ali bin Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Naif bin Jabr Al-Sulami
(Head of Publishing Department)

The Consulting Board

Prof. Faisal bin Jameel Ghazzawi
Imam and Khateeb of Masjid Al-Haraam, and former Professor in the Department of Qiraa'aat at Umm Al-Qura University (formerly)

His Excellency Prof. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
A former member of the high scholars

Prof. Ismail Lutfi Japakiya
President of Fatani University, Thailand

Prof. Najm Abdul Rahman Khala
Former Professor of Noble Hadith and Its Sciences at the International Islamic University Malaysia (formerly)

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars (formerly)

Prof. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the College of Education, Tikrit University, Iraq (formerly)

Correspondence :

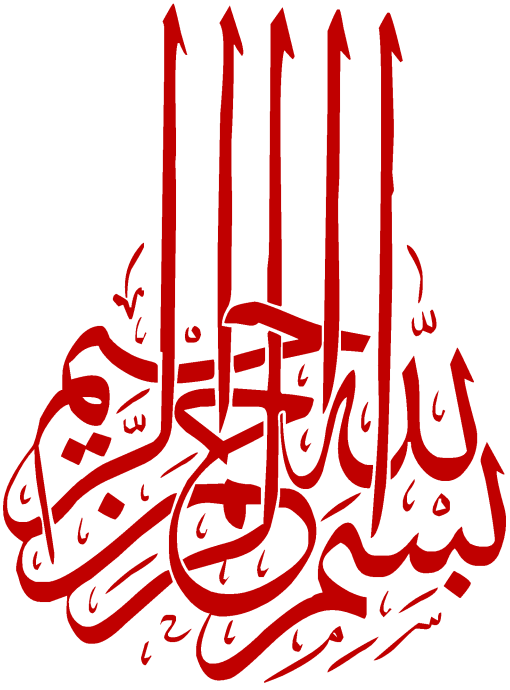
Papers sent should be addressed to the Chief Editor through the journal's portal:

https://journals.iu.edu.sa/ILS

the journal’s website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html




بسم الله الرحمن الرحيم



Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (217) - Volume (1) - Year (60) - June 2026

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (217) - Volume (1) - Year (60) - June 2026